ديسمبر
2022

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

المشروع السنوي للأداء
لسنة 2023

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهرس

1.استراتيجية المهمة: 3
2.برامج المهمة: 6
3.الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى: 6
البرنامج عدد 1: برنامج العـــدل 12
1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج : 13
2. أهداف ومؤشّرات قيس الأداء: 15
1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات قيس الأداء: 15
3.الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسّط المدى 2023-2025: 31
البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح 33
1-تقديم البرنامج: 34
1.1-استراتيجية البرنامج: 34
2-أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج: 36
1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج: 36
2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء: 45
البرنامج عدد 9: برنامج القـــيادة والمساندة 50
1.1-الاستراتيجية: 51
2.1-الهياكل المتدخّلة: 53
2-أهداف ومؤشّرات الأداء: 54
1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء: 54
3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة: 64
3 الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسّط المدى 2023-2025: 65
بطاقات مؤشرات أداء برنامج العـــدل 68
بطاقات مؤشرات قيس الأدا لبرنامج السّجون والإصلاح 94
بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة 111
بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي 124
بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة 128
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل 129
1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025): 130
بطاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة 131

المحور الأول

تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تسعى مهمة العدل وبشكل دائم إلى ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون وذلك بإرساء مرفق قضائي عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات وحق التقاضي وتوفير محاكمة عادلة لكل المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية. ويدفع الاقتصاد الوطني ومواكبا للتحولات الرقمية.

وتستند استراتيجية مهمة العدل على دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحريته وكرامته وواجبات الدولة وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة، وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل.

كما تستند هذه الاستراتيجية على جملة من الالتزامات والتعهدات الدولية التي صادقت عليها البلاد التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بالمهمة وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (إلزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- ✓ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: 1984/12/10 وصادقت عليها تونس في 1988/09/23.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

كما تنخرط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. حيث تساهم مهمة العدل في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين والسعي نحو تحقيق **الهدف الخامس** من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع

التنمية الشاملة. هذا ويعتبر **الهدف السادس عشر** من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفا رئيسيا تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

أما على المستوى الوطني فيعتبر مخطط التنمية مرجعية هامة لعمل مهمة العدل وضبط الآفاق والاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالقطاع للفترة 2023-2025. حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط التنموي 2023-2025 المتعلقة بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء ودفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال.

كما تساهم المهمة بصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، والخطة الوطنية للاقتصاد. وذلك تأكيدا منها للانخراط الفعلي في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال مخرجات تشخيص واقع القطاع تم تحديد أهم **نقاط القوة** التالية:

- تعاون دولي نشيط يساهم في إنجاز المشاريع ذات علاقة بالبنية التحتية والتجهيزات والتكوين التخصصي بالداخل والخارج،
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن التمشي الإصلاحي للمنظومة العدلية حيث ارتكز المخطط القطاعي للتنمية للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 على مقاربة اجتماعية وذلك بإدراج النوع الاجتماعي بالمنظومة العدلية وتعزيز الضمانات القانونية للمرأة والطفولة وكبار السن والمودعين بالسجون،
- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته
- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بحيث ستعمل المهمة على رفع التحديات التالية:
  - ✓ تثمين الإطار البشري للرفع من جودة العدالة وتقليص الزمن القضائي
  - ✓ تفعيل آليات العقوبات البديلة لضمان الحريات والحد من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون،
  - ✓ توفير بنية تحتية رقمية ملاءمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة

- ✓ تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ✓ اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة،
- ✓ تثمين المعطيات الإحصائية للمساعدة في اتخاذ القرار

وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- نقص في آليات التخطيط والمتابعة والتقييم
- عدم مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- عدم تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
- عدم تثمين دور القضاء العقاري
- نقص في التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- غياب تشخيص معمق بخصوص النوع الاجتماعي.

❖ **المحاور الاستراتيجية**

تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تطمح المهمة إلى تحقيق الأهداف المحددة ضمنها خلال فترة المخطط 2023-2025:

1. **ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء**
2. **دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**
3. **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية**
4. **تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة**
5. **تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها.**

2- برامج المهمة:

تتكون مهمة العدل من برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة لهما كما يلي:

- **البرنامج الأول: الـــعـــــــــــدل**
- **البرنامج الثاني: السجون والإصلاح**
- **البرنامج التاسع: القيادة والمساندة.**

2. الميزانيـة وإطار النفقات متوسّط المدى:

أ- ميزانية المهمّة:

جدول عدد1: تطوّر تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــان النفقات		ق م –تكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطوّر	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهّد	725 870	777 200	51 330	7,07%
	اعتمادات الدّفع	725 870	777 200	51 330	7,07%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهّد	66 000	71 980	5 980	9,06%
	اعتمادات الدّفع	57 491	71 980	14 489	25,20%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهّد	8 270	9 270	1 000	12,09%
	اعتمادات الدّفع	8 270	9 270	1 000	12,09%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهّد	23 830	50 820	26 990	113,26%
	اعتمادات الدّفع	46 287	49 550	3 263	7,05%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهّد				
	اعتمادات الدّفع				
المجموع	اعتمادات التعهّد	**823 970**	**909 270**	**85 300**	**10,35%**
	اعتمادات الدّفع	**837 918**	**908 000**	**70 082**	**8,36%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تطوّر تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامـــج		ق م -تكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	نسبة التطور	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة %
البرنامج عدد 1: برنامج العدل	اعتمادات التعهّد	357380	379 500	22 120	6,19%
	اعتمادات الدّفع	359 493	371 900	12 407	3,45%
البرنامج عدد 2: برنامج السّجون والإصلاح	اعتمادات التعهّد	423370	479 460	56 090	13,25%
	اعتمادات الدّفع	428 875	483 460	54 585	12,73%
البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهّد	49 550	50 310	760	1,53%
	اعتمادات الدّفع	51550	52 640	1 090	2,11%
المجموع العام	اعتمادات التعهّد	**830 300**	**909 270**	**78 970**	**9,51%**
	اعتمادات الدّفع	**837918**	**908 000**	**70082**	**8.4%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

شهدت ميزانية مهمة العدل لسنة 2023 تطورا بقيمة 70082 ألف دينار دفعا تمثل نسبة8.4% مقارنة بسنة 2022 ويفسر هذا التطور أساسا بزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير لفائدة كل من برنامج العدل ولبرنامج السجون والإصلاح. حيث يمثل التأجير الجزء الأكبر من الميزانية إذ تفوق نسبه 86.6% من جملة ميزانية المهمة. كما أن نسبة تطور نفقات التسيير بلغت 25.2% وهي نسبة لا تزال دون المطلوب رغم المجهود المبذول على مستوى المهمة لتجاوز النقائص. ويرجع ذلك لارتفاع أسعار الطاقة وعديد المواد الاستهلاكية في كافة أنحاء العالم حيث خصص الجزء الأكبر منها لنفقات إعاشة المساجين (الأكلة). أما الارتفاع في نفقات التدخل فهو ناتج عن ارتفاع نفقات تأجير الملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء دون أن تسجل بقية النفقات ارتفاع في هذا الباب. أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد تم الترفيع في نفقات التعهد بحوالي 26,990 مليون دينار سيخصص جزء منها

للبنية التحتية الرقمية للوزارة وهو ما سيكون له انعكاسا ايجابيا على مؤشر عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد ونسبة تطور المحاكمات عن بعد الذي سيساهم بدوره في تحقيق الهدف الاستراتيجي تدعيم النفاذ للعدالة دون تمييز. كما تم تخصيص اعتماد تعهد قدره 4 مليون دينار للشروع في دراسة تركيز أقطاب لنزاعات الاعمال وذلك من شأنه ان يساهم في تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاعمال من خلال الإسراع في البت في النزاعات التجارية والعقارية.

وستعمل المهمة على إيجاد فرص التمويل الخارجي كالهبات العينية والمادية الهامة التي من شأنها التأثير إيجابيا على أداء المهمة على غرار ما تم خلال فترة المخطط السابق، حيث تم ربط الصلة عن طريق البعثات الديبلوماسية بالخارج مع المنظمات الحقوقية وغير الحكومية قصد مزيد العناية بالسجون وغرف الإيقاف خاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء وقصد توفير السوار الالكتروني كعقوبة بديلة للمبتدئين وكحل جذري للحد من الاكتظاظ في السجون ومن نسبة العود.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025):

وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2023 الخاصّة بالمهمّة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسّط المدى (2023-2025):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م –تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	681 809	725 870	777 200	800 100	841 500
نفقات التسيير	68 963	57 491	71 980	74 130	76 300
نفقات التدخلات	11 853	8 270	9 270	9 770	10 300
نفقات الاستثمار	34 991	46 287	49 550	51 000	63 900
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**797 616**	**837 918**	**908 000**	**935 000**	**992 000**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسّط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م -تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
برنامج العدل	341 931	359 493	371 900	384 180	408 000
برنامج السجون والإصلاح	409 900	428 875	483 460	496 670	525 000
برنامج القيادة والمساندة	45 785	49 550	52 640	54 150	59 000
المجموع	**797 616**	**837 918**	**908 000**	**935 000**	**992 000**

تمّ تحديد إطار النفقات متوسط المدى بالتشاور مع وزارة المالية حيث من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعا في كتلة الأجور بصفة خاصة باعتبارها تمثل حوالي 85 % من ميزانية المهمة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتحيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة.

في حين أن الزيادة في نفقات التسيير لم تتجاوز نسبة زيادة 3% وكذلك بالنسبة لبقية النفقات التي لم تسجل زيادة ملحوظة باعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة الذي تمر بها البلاد.

بحيث تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) لمهمة العدل لتبلغ خلال سنة 2025 حوالي 992 م.د أي بزيادة سنوية تتراوح بين 6.1 و3.0%.

المحور الثانـي:

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1: برنامج العـــدل

إسم رئيس البرنامج: السيّد سعيد بن رمضان، متفقّد عام مساعد

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01 جانفي 2020

1-تقديم البرنامج:

1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج :

يعمل البرنامج في إطار الخطة الاستراتيجية للمهمة للسنوات 2023-2025 والتي تمّ من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس، وفي هذا الإطار فإنّ استراتيجية برنامج العدل لسنة 2023 تركزت أساسا على إرساء منظومة قضائية ذات جودة تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسر النفاذ إليها دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي.

وتستند استراتيجية البرنامج على دستور الجمهورية التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية المذكورة آنفا وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (إلزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

كما انّ استراتيجية برنامج العدل تكرّس المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة. حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ آثر عدد 1 للخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات وذلك من خلال دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات دون تمييز ودعم حقوق المرأة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة العدلية وتنقيح القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة فيما يخص الجانب القضائي.

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته

- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان
- اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة.

بحيث ستعمل المهمة على رفع التحديات التالية:

- تثمين الإطار البشري للرفع من جودة العدالة وتقليص الزمن القضائي
- توفير بنية تحتية رقمية ملاءمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة
- تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- **وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:**

- عم مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- عدم تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
- عدم تثمين دور القضاء العقاري
- نقص في التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- نقص في التكوين التخصصي في بعض المجالات على غرار النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة.
- إشكالية النقص في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي،

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للبرنامج والتي تم استخراجها من المحاور الاستراتيجية للمخطط 2023-2025 فيما يلي:

1. **تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات،**
2. **تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني،**
3. **تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.**

2.1 – الهياكل المتدخّلة

يضمّ برنامج العدل الإدارة العامة للشؤون القضائية، محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى مركزي: **الإشراف المركزي للعدل** الذي تتدخل ضمنه الهياكل التالية:

- ✓ محكمة التعقيب
- ✓ الإدارة العامة للشؤون القضائية
- ✓ المعهد الأعلى للقضاء
- ✓ المعهد الأعلى للمحاماة

و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: **الاشراف الجهوي للعدل** الذي تنضوي ضمنه الهياكل المتدخلة التالية:

- ✓ محاكم الاستئناف (16)
- ✓ المحاكم الابتدائية (28)
- ✓ محاكم الناحية (87)
- ✓ المحكمة العقارية وفروعها (18).

2. أهداف ومؤشّرات قيس الأداء:

1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات قيس الأداء:

في إطار ديناميكية تحسين جودة وثيقة الأداء تمّ إعادة صياغة بعض الأهداف، وقد تم تحديد ثلاثة أهداف (03) استراتيجية تساهم بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية

للبرنامج. كما تمّ ضبط عدد من المؤشرات الاستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثل هذه الأهداف في التالـي:

- **الهدف1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:**

يندرج الهدف 1-1 المتعلق بتحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات في إطار المحور الاستراتيجي عدد1 المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء. وهو يعمل على تحسين جودة العدالة من خلال تحسين فصل القضايا الجزائية والمدنية في كامل أطوارها ودرجات التقاضي وكذلك على مستوى التقليص في الزمن القضائي ونسبة إقرار الأحكام.

المؤشرات:

- **المؤشّر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:**

يعتبر هذا المؤشر هاما لقيس مدى تحسين جودة العدالة من خلال التقليص في الزمن القضائي في المادّة الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى (الناحية والابتدائي). حيث تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلا وزادت ثقة المتقاضين فيها وبالتالي تحسين جودة العدالة. كما يمكن هذا المؤشر من متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخّل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	97	97	98	99	100

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:**

بلغت نسبة الفصل 97% خلال سنة 2021، وسيتم العمل على ترفيع نسب الفصل من مجموع القضايا الواردة بالدّوائر الجزائية وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك لتبلغ نسبة الفصل على أقل تقدير سنة 2025 حوالي 100 %من جملة القضايا الواردة في نفس السنة حتى يتم القضاء على المخزون بصفة تدريجية.

ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البتّ في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين يؤثران بصفة غير مباشرة في نسبة فصل القضايا الجزائية وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية.
- نسبة فصل القضايا في طور التحقيق.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-1-1 نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية	%	84	92.7	94	97	100
المؤشر: 2-1-1-1 نسبة فصل القضايا في طور التّحقيق	%	90.6	86	93	97.5	100

✓ **المؤشّر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:**

تمثل نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنيّة الواردة خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصّة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد البشرية لتحسين جودة العدالة.

✓ **تقديرات المؤشّر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازا	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	91	92	93	95	100

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 92 % خلال سنة 2022 إلى 100% خلال سنة 2025. وهي النسبة التي تمكن المحاكم من إيقاف تزايد المخزون في القضايا المدنية.

و يتبين من خلال تحليل المعطيات أنّ سير القضايا المدنية بالشّكل المطلوب يستوجب توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ سيتمّ العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك النوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

✓ **المؤشّر 3.1.1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق:**

تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشّر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه بإعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	عدد الاشهر	26.79	24.76	23	22	20

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24.76 شهر خلال سنة 2022 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 20 شهرا خلال سنة 2025 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

- **المؤشر 4.1.1 : نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف**

تتمثل نسبة الاحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف مقارنة بمجموع القضايا الواردة لدى محكمة الاستئناف. ويهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة الأحكام الجزائية والمدنية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات . تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشّر 4.1.1.1 : نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف
- المؤشّر 4.1.1.2 : نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	53	53	55	57	60
المؤشّر 4.1.1.2: نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	57	59	60	62	65

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	53.7	55	56.7	58.7	62

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تبلغ 55 %خلال سنة 2022 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما البرنامج إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ62% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام المستأنفة.

✓ **المؤشّر 5.1.1: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار:**

يهدف هذا المؤشر لتحديد نسبة الأحكام الجزائية والمدنية التي تمّ إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات). وهو مؤشر يدل على جودة الأحكام الصادرة عن المحاكم من عدمه فيما يخصّ تطابقها مع القانون.

تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشّر 5.1.1.1: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب.

- المؤشّر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب	%	44	41	45	48	52
المؤشّر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب	%	49	50	51	53	54

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	%	46.1	45.6	46	49	53

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تناهز 45 % خلال سنة 2022 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 53% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

- **الهدف1-2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:**

يندرج هدف تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد في إطار دمج جزء من المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات الثاني المتعلق بدفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وذلك بإعطاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار وإزالة كل العوائق في النزاعات التجارية. كما يساهم هذا الهدف في توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، وتحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الاقتصادية والعقارية الصادرة.

▪ المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.2.1 : نسبة فصل القضايا في المادّة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يهدف هذا المؤشّر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار وإزالة كل العوائق في النزاعات التجارية.

▪ تقديرات المؤشّر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	97	98	99	99	100

▪ تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى خلال تصرف 2022 حوالي 98% ويطمح البرنامج بعد إدخال التعديلات اللازمة في النصوص التشريعية ذات العلاقة لإحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال لغاية التسريع في فصل القضايا التجارية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق نسبة تتجاوز 100 %من عدد الأحكام الواردة خلال سنة 2025.

✓ المؤشّر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية:

يتمثل هذ ا المؤشّر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا الواردة لديها خلال السنة القضائية. وهو يشمل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية وتسوية وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.

▪ تقديرات المؤشّر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية	%	91.13	96	100	100	100

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

شهدت نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية تطورا مهما خلال السنة القضائية 2022-2023 رغم نقص الإمكانيات المادية و البشرية و يعود ذلك إلى التركيز من طرف رئاسة المحكمة على دورها كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للأمن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي و التركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشئات فلاحية أو صناعية متعددة و ذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية و الوكالة العقارية للسكنى و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ... الخ مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر و ساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا الواردة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 100 % او تفوقها خلال سنة 2025.

- **المؤشّر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف:**

يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، كتحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها، بالإضافة إلى الوقوف على جودة الأحكام الصادرة في الطور الابتدائي وما تتطلبه من دورات تكوينية لتحسين مكتسبات القضاة في المادة العقارية.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-2-3: نسبة الأحكام العقاريّة التي تم إقرارها في طور الاستئناف	%		83.59	84.5	85.5	86

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة نقض جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات. وستعمل مصالحنا لبلوغ نسبة 86 %خلال سنة 2025.

الهدف1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

يندرج الهدف تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز في إطار المحور الاستراتيجي عدد (01 و03) ويتمثل في تحسين الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة وذلك بعد إدماج جزء من المحور الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء وجانب من المحور الثالث المتعلق بتحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية. بحيث تكون الغاية من هذا الهدف تمكين كلّ فئات المتقاضين من النفاذ إلى العدالة دون تمييز من خلال تقريب خدمات مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل الاتصال والاستعمال الأنجع لتكنولوجيات المعلومات لتسهيل الخدمات عن بعد علاوة على دعم خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف.

المؤشرات:

✓ **المؤشّر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:**

يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى عدالة دون تمييز.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	66.2	71	71.5	72	73

تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 66.2 % خلال سنة 2021 من جملة المطالب المقدمة وقد تمّ العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العدلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021. وبحلول سنة 2025 ينتظر أن تبلغ هذه النسبة 73 % من جملة المطالب المقدمة. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز.

✓ **المؤشّر 2.3.1 : عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:**

يتمثل هذا المؤشر في عدد الخدمات التي سيتمّ إنجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشّر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.

✓ **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد	عدد	5	7	8	10	11

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وربح الوقت والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم. لهذا السبب تم اختيار هذا المؤشر. وستعمل مصالح الوزارة على الترفيع في عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد لتبلغ سنة 2025 عدد 11 خدمة. حيث تمّ إلى اليوم توفير 5 خدمات وهي:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين

- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب بوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

✓ **المؤشّر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد:**

يهدف هذا المؤشر إلى إرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد إدارة جلسات ومحاكمات عن بعد من داخل السجون لبعض الموقوفين حسب رغباتهم وهو ما يساعد على توفير مصاريف تنقل المساجين إلى المحاكم، واختصار الزمن القضائي وتقليص الاكتظاظ بالمحاكم.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-3-3: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد	%	عدد (380)	31.5	40	71	60

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر ضعيف حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 380 حكم خلال سنة 2021، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

-عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).

-الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار استعمال هذه التقنية من عدمه.

- استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة

- إصدار منشور يحدد مجال استعمال هذه التقنية الجديدة

بحيث من المتوقع أن يرتفع عدد المحاكمات عن بعد لتبلغ 2000 قضية محاكمة خلال سنة 2025 أي بنسبة زيادة قدرها 60 % بالمقارنة مع سنة 2024.

✓ المؤشر 4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة

يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع السنة الفارطة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	%	عدد4051	31.1	32	35	36

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2021حوالي 4051 مطلب حماية أي بنسبة تطور 31.1 % خلال سنة 2022 ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

جدول عدد5: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	المؤشر1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	98	تأجير القضاة والاشراف على المهن ذات العلاقة	212191	وضع وثيقة توجيهية للسياسة الجزائية في تونس
					مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في المادة الجزائية باعتماد الوسائل الفنية والعلمية
					تفعيل نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية
					مراجعة منظومة العفو والتماس إعادة النظر في المادة الجزائية
	المؤشر1-1-2: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى	93			ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة المدنية
					ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في المادة المدنية
					استكمال منظومة J-SHARE للقضاء المدني
					تحيين خطايا إجراءات الطعون في المادة المدنية
	المؤشر1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	23	إدارة وتطوير مرفق العدالة	152340	مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في التحقيق باعتماد الوسائل الفنية والعلمية
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في مادة التحقيق
					ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في التحقيق
	المؤشر1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف	56.7	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7369	متابعة تنفيذ برنامج التكوين في المادة الجزائية والمدنية
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجزائية والمدنية
					إحداث منظومة متابعة الاحكام القضائية
	المؤشر1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	46			مراجعة الاختصاص الوظيفي لمحكمة التعقيب

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 – 2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني	المؤشر1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الاولى	99	تأجير القضاة والاشراف على المهن ذات العلاقة	212191	إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج المقاربة الاقتصادية بالمنظومة العدلية
					إصدار امر رئاسي يتعلق بالتوزيع الجغرافي للأقطاب القضائية وتعميم الدوائر التجارية ببقية المحاكم
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين تخصصي في مجال الوساطة التجارية
					إصدار نص تشريعي يتعلق بإحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال
			إدارة وتطوير مرفق العدالة	152340	ضبط مرجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجبائية، قانون الاعمال والاستثمار
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين القضاة في المجال الاقتصادي والجبائي
	المؤشر1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية	100			مراجعة القانون المتعلق بتحيين الرسوم العقارية والتقليص في الزمن القضائي
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي للقضاة في المادة العقارية
	المؤشر1-2-3: نسبة الاحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف	84.5	– تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7369	ضبط آجال لمختلف إجراءات التسجيل والتحيين العقاري
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة العقارية
					ضبط خارطة المسح الاجباري بالتعاون مع المتدخلين في المجال
					مراجعة التنظيم الهيكلي للمحكمة العقارية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 –3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	المؤشر1–3–1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	71.5	تأجير القضاة والاشراف على المهن ذات العلاقة	212191	مراجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية
	المؤشر: 1–3–2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	8			تطوير الموقع الالكتروني للوزارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة
					إنشاء وتطوير المواقع الإلكترونية لمختلف هياكل المنظومة العدلية
					تطوير الموقع الالكتروني للوزارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة
					إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لجميع المحاكم
					تعميم استغلال الإمضاء الإلكتروني
	المؤشر: 3.3.1: نسبة تطور المحاكمات عن بعد	40	إدارة وتطوير مرفق العدالة	152340	وضع استراتيجية قطاعية للعدالة الرقمية والامن السيبيرني متابعة2025–2030
					إعداد مخطط مديري لعدالة رقمية صفر ورقية
					إحداث سجل وطني إلكتروني للاستدعاء لدى المحاكم
					إصدار نص تشريعي يتعلق بإرساء نظام للمحاكمات الجزائية والجلسات المدنية عن بعد
					إصدار منشور يتعلق بتعميم المحاكمات عن بعد في المادة الجزائية
	المؤشر: 4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	32	– تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	**7369**	إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي
					وضع استراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025–2030
					متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال النوع الاجتماعي
					متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة
					إنشاء شراكات مع الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المهتمة بمقاربة النوع الاجتماعي في قطاع العدالة

(*) دعائم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسّط المدى 2023-2025:

تم تحديد ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسّط المدى الخاصّ به حسب طبيعة النفقة بالاعتماد على النفقات الحقيقية للبرنامج وبعد إدخال التعديلات اللازمة المتوقعة خلال الثلاث سنوات المقبلة خاصة في باب التأجير باعتباره يمثل أكثر من 80 %من الاعتمادات المخصصة له.

جدول عدد6:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2021	ق.م تكميلي 2022 (1).	تقديرات 2023		نسبة التطوّر 2023-2022	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2).	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)- (1) /((1)
نفقات التأجير	317 578	333 500	343 000	343 000	9 500	2,85%
نفقات التسيير	10 269	9 561	9 400	9 400	-161	-1,68%
نفقات التدخل	6 228	2 500	3 500	3 500	1 000	40,00%
نفقات الاستثمار	7 856	13 932	23 600	16 000	2 068	14,84%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	
مجموع البرنامج	341 931	359 493	379 500	371 900	12 407	3,45%

جدول عدد7:

إطار النفقات متوسّط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات		ق. م تكميلي	تقديرات		
	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نفقات التأجير	283 472	317 578	333 500	343 000	354 000	371 600
نفقات التسيير	10 443	10 269	9 561	9 400	9 680	9 900
نفقات التدخل	6 026	6 228	2 500	3 500	4 000	4 500
نفقات الاستثمار	21 544	7 856	13 932	16 000	16 500	22 000
نفقات العمليات المالية						
بقية النفقات						
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**321 485**	**341 931**	**359 493**	**371 900**	**384 180**	**408 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**321 583**	**342 030**	**359 591**	**371 998**	**384 278**	**408 110**

تم تخصيص اعتمادات قيمته 371,900 م.د خلال سنة 2023 منها مبلغ 343 مليون دينار مخصصة للتأجير، أي بنسبة 92,2% ومن المنتظر أن تبلغ ميزانية البرنامج في حدود 2025 حوالي 408 مليون دينار وهي ميزانية ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

بحيث أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم خاصة في مجالات التسيير والاستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح

- اسم رئيس البرنامج: السيّد شريف السنوسي عميد بالحرس الوطني
- تم تسميته رئيسا للهيئة العامة للسجون والاصلاح بداية من 28 جوان 2021 إلى غاية 16 جويلية 2022

1-تقديم البرنامج:

1.1-استراتيجية البرنامج:

يعمل برنامج السجون والإصلاح في إطار الخطة الاستراتيجية للمهمة، وفي هذا الإطار فإنّ استراتيجية برنامج السجون والاصلاح لسنة 2023 تركزت أساسا على إرساء منظومة سجنية ذات جودة من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة المساجين تستجيب للمعايير الدولية لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية طيلة فترة العقوبة المسلطة عليه وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عبر برامج التكوين والتشغيل بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة. وذلك لدورها الفعال في الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة. كما يرمي البرنامج الى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية في ظل تنامي المخاطر والتهديدات خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال توفير الآليات ذات الجدوى واستنباط الحلول البديلة للتوقي من المخاطر بمختلف أنواعها.

ك ما أدرج برنامج السّجون والإصلاح مسالك وبرامج خاصة لإعادة إدماج الأطفال الجانحين نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين من خلال تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.

هذا ويسعى البرنامج إلى تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنة الإجراءات وذلك بتطوير وسائل تراسل المعطيات بين هياكل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح، بالإضافة إلى تركيز منظومات إعلامية تمكن من الولوج إلى المعلومة بسرعة وبدقة مما يمكن من تسريع الإجراءات والتخلي عن التداول الورقي للمواضيع.

كما انّ استراتيجية برنامج السجون والاصلاح تكرّس مقاربة النوع الاجتماعي بصفة عامة حيث يسعى البرنامج بصفة دائمة الى تحسين ظروف المودعين من خلال

إحداث وتهيئة سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية للرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة وخاصة احداث فضاءات جديدة للأم المرضعة والحامل طبقا للمعايير الدولية. وفي إطار الخطة الاستراتيجية للبرنامج لسنة 2023 يتم العمل على تخصيص وتهيئة فضاءات خاصة بالأم السجينة المرضعة والحامل تتوفر فيها الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل، واحترام معايير النظافة والصحة والتغذية السليمة.

وفي إطار ملاءمة المنظومة السجنية مع مبادئ التنمية المستدامة والمشاركة والانخراط في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الطاقات المتجددة واستغلالها، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح يسعى إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات هذا بالإضافة إلى رسكلة النفايات واستغلالها كأسمدة وإعادة رسكلة النفايات البلاستيكية وانتاج مواد قابلة للاستغلال.

ترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السّجون والإصلاح على أهم المحاور التالية:

1. **تحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة**
2. **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **السعي إلى تدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية.**

2.1: الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج السجون والإصلاح مؤسسة الهيئة العامة للسجون والاصلاح والمؤسسات السجنية(30) ومراكز إصلاح الأطفال الجانحين (7). كما يضمّ مؤسسة المدرسة الوطنية للسجون والاصلاح. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي وحيد يتمثل في الإحاطة والدعم.

2- أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار تحقيق استراتيجية البرنامج تم تنزيل المحاور الاستراتيجية إلى ثلاث أهداف استراتيجية:

1. **تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.**
2. **توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل**

- **الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال:**

تقديم الهدف: يندرج الهدف الأول ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة ويرمي إلى مزيد تحسين ظروف الإيداع والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية وخاصة إيلاء إهتمام أكبر للأم المرضعة والحامل نظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وبالتالي قمنا بإضافة مؤشر قيس جديد يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.1.2 : المساحة المخصّصة لكلّ مودع:**

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل مودع بغرف الإقامة بالوحدة السجنية أو الإصلاحية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح للترفيع في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية التي تستوجب تخصيص 4 م² لكل سجين وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة.

- **تقديرات المؤشّر 1.1.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الهدف 1.1		تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال				
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (باعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م²	3,48	3,27	–	–	–
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م²	1,45	1,35	1,56	1,62	1,76

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1,76 م² لسنة

2025 (علما وأنه تم اعتماد سنة 2021 و2022 احتساب المساحات المذكورة ضمن المؤشر).

✓ **مؤشّر 2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل:**

يرمي هذا المؤشّر إلى إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم السجينة المرضعة والحوامل. يضمن هذا مؤشر تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

- **تقديرات المؤشّر 2.1.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%	–	–	37.5	50	62.5

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة***

يتعلق هذا المؤشر بتخصيص فضاءات خاصة للأم المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لخصوصية هذه الفئة الهشة في إطار أنسنة العقوبة.

وهو مؤشر نعمل على تدعيمه إبتداءا من سنة 2023 من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل بسجن قفصة ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسّجون والاصلاح والعمل على برمجة تهيئة فضاءات أخرى في باقي السّجون النسائية لسنتي 2024 و2025 إذا توفرت الاعتمادات.

الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثاني ضمن المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بتأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.

ويرمي لتدعيم وتطوير برامج التأهيل وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية للمودعين، فالهيئة العامة على وعي تام بالدور الهام لهذه البرامج في إنجاح السياسة الإصلاحية، كما تسعى لتوفير التشغيل والتكوين على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن مع توفير كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي.

وعلى إثر تطبيق برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن يتمتع المودعين المشاركين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصّة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:** تم اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في متابعة نسبة المودعين المنتفعين ببرامج تأهيل وتكوين المودعين في المجالات الفلاحية والصناعية والخدماتية لإعادة إدماجهم.

- **تقديرات المؤشّر 1.2.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	19,02	23	24	25.5	26.5

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:**

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر نلاحظ أن النسبة المرجوة تحقيقها في سنة 2025 هي 26.5% والتي تمثل زيادة بـ 3.5% مقارنة بتقديرات سنة 2022

وبالتالي فإن رؤية الهيئة العامة للسّجون والإصلاح تتمثل في تمكين أكثر عدد ممكن من المودعين من الانتفاع ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي والذي يمثل العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي.

كما تعمل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح من الترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية والترفيع في عدد الوحدات المحتضنة لبرنامج التكوين والتأهيل والعمل على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للانخراط في برنامج التكوين والتأهيل. إضافة إلى التنسيق المتواصل مع مختلف الهياكل المعنية بالتكوين المهني والفلاحي والإبداعي لإجراء اختبارات للمودعين بهدف حصولهم على شهائد في مجالات تخصّصهم.

✓ **المؤشّر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي:** يهدف هذا المؤشّر إلى تشغيل المساجين وخلق فرص لإدماجهم.

- **تقديرات المؤشّر 2.2.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	50	60	60	65	70

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

نلاحظ ارتفاعا في نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي مقارنة بإنجازات سنة 2021 ويعود هذا لحرص الهيئة العامة للسّجون والإصلاح بهياكلها المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة، هذا ونستشرف في المستقبل تنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيع في العدد وفي قيمة الأجر اليومي.

✓ **المؤشّر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:** يهدف هذا المؤشّر إلى الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم.

- **تقديرات المؤشّر 3.2.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	%	8,98	20	25	27	29

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

يتعلق المؤشر بنسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج وفي هذا الإطار تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر كما تعمل لربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال.

الهدف 2-3 : تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثالث ضمن المحور الاستراتيجي الثالث المتعلق بالسعي إلى تدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية، ففي ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

وفي إطار المشاركة والانخراط في الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح سيسعى إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات.

وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين وتطوير ظروف العمل.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:**

يهدف هذا المؤشّر إلى السّعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.

- **تقديرات المؤشّر 1.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السّجنية والإصلاحية	%	50	75	65	75	80

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

تبلغ نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية خلال سنة 2022 حوالي 75% وتطمح الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لبلوغ نسبة 80% خلال سنة 2025 ويعود هذا لحرصها على إبرام صفقات متعلقة باقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية وذلك لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمعدات مراقبة بصرية والتي ستشمل مختلف المؤسسات السجنية والإصلاحية إضافة إلى تفعيل منظومة التفتيش واعتماد أجهزة كشف المعادن.

المؤشّر 2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية:

يهدف هذا المؤشّر إلى السّعي لتركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك المحروقات للتسخين.

- **تقديرات المؤشّر 2.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	%		9	15	20	25

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

تسعى الهيئة إلى تقليص المصاريف المتأتية من استهلاك الطاقة من خلال تعميم استغلال الطاقة الشمسية بصفة تدريجية خلال المخطط 2023-2024 لتبلغ نسبة 25 % خلال سنة 2025.

✓ **المؤشّر 3.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية:**

يهدف هذا المؤشّر إلى السّعي لتركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك الطاقة الكهربائية.

- **تقديرات المؤشّر 3.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	%	0	0	2.7	5.4	8.1

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات لقادمة:**

تسعى الهيئة إلى تعميم الطاقة الفولطاضوئية بصفة تدريجية على الوحدات السجنية والإصلاحية لتبلغ نسبة 8.1 %خلال سنة 2025.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:

جدول عدد8:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السّجون والإصلاح

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	التقديرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الهدف 2-1 تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف يداع النساء والرجال والأطفال	المؤشر 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع	1.56	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	دفع: 75371 تعهد: 13000	-تقليص عدد المساجين بالغرف كلما أمكن ذلك. -تسليم أثاث المساجين إلى أهاليهم مما سيوفر أكثر مساحات بالغرف السجنية.
	المؤشر 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	37.5	- تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	دفع 29653	-تهيئة فضاءات الأم السجينة المرضعة والحامل. -تحسين الخدمات الصحية بالسجون ومراكز الإصلاح
الهدف 2-2 توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	المؤشر2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	24	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد:700 دفع: 7857	- إبرام إتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الإتفاقيات السارية المفعول

	المؤشر 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	60	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	دفع:1000	-مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتشغيل المساجين من حيث الشروط وبما يتيح الترفيع في هذه النسب. - ابرام اتفاقيات تشغيل المساجين مع الهياكل العمومية وخاصة البلديات.
	المؤشر 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	25	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	24513	-مراجعة الأمر عدد 2423 لسنة 1995 المتعلق بالنظام الداخلي الخاص بمراكز إصلاح الأطفال الجانحين. تهيئة مراكز الاصلاح لفصل الأطفال الجانحين حسب الشريحة العمرية - التنسيق مع وزارتي التشغيل والتكوين المهني والشؤون الإجتماعية لتدعيم برامج الإدماج بعد الإفراج.
الهدف 2-3 تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل	**المؤشر 2-3-1:** نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	65	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	324120 تعهد:17200 دفع: 27986	تدعيم المخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحية وتطويرها. -إحداث آلية لتقييم المخاطر للمساجين المتطرفين. - التوظيف الأمثل للموارد البشرية على مستوى تأمين الوحدات. -وضع مدونة أخلاقيات المهنة لموظفي السّجون والإصلاح -اقتناء منظومات وتجهيزات خاصة

	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	15	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح		استغلال الطاقات المتجددة للضغط على المصاريف الخاصة بالطاقات الطبيعية (المحروقات والكهرباء)
	المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	2.7	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح		

(*) دعائم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3.الميزانية وإطار نفقات برنامج السّجون والإصلاح متوسّط المدى 2023-2025:

جدول عدد9: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2021	ق..م تكميلي 2022 .(1)	تقديرات 2023		نسبة التطوّر 2023-2022	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع .(2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)- (1) /((1))
نفقات التاجير	342 892	370 370	411 200	411 200	40 830	**11,02%**
نفقات التسيير	46 058	33 630	47 260	47 260	13 630	**40,53%**
نفقات التدخل	1 000	1 000	1 000	1 000	0	**0,00%**
نفقات الاستثمار	19 950	23 875	20 000	24 000	125	**0,52%**
نفقات العمليات المالية					0	
مجموع البرنامج	**409 900**	**428 875**	**479 460**	**483 460**	**54 585**	**12,73%**

جدول عدد10:

إطار النفقات متوسّط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات		ق. م تكميلي 2022	تقديرات		
	2020	2021		2023	2024	2025
نفقات التأجير	298 356	342 892	370 370	411 200	422 000	444 900
نفقات التسيير	42 550	46 058	33 630	47 260	48 670	50 100
نفقات التدخل	1 193	1 000	1 000	1 000	1 000	1 000
نفقات الاستثمار	31 999	19 950	23 875	24 000	25 000	29 000
نفقات العمليات المالية						
بقية النفقات						
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**374 098**	**409 900**	**428 875**	**483 460**	**496 670**	**525 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**374 098**	**414 365**	**433 375**	**488 782**	**502 170**	**530 500**

تم تخصيص اعتمادات قيمته 483,460 م.د خلال تصرف سنة 2023، أي بزيادة قدرها 54.585 م. د تمثل نسبة 12.73% وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المؤسسات وكذلك لتوفير الاعتمادات اللازمة للمشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الإعتمادات المخصصة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تبقى محدودة للغاية باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد وارتفاع كتلة الأجور الناتج عن الانتدابات الخصوصية والترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 525 مليون دينار موفي سنة 2025.

البرنامج عدد9: برنامج القـــيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيّد محمد كريم نافع، متصرف عام

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01جوان 2022

تقديم البرنامج:

1.1-الاستراتيجية:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمها في تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملياتية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتمّ التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل ومزيد تحسين استعمال الموارد المتاحة. وتمّ العمل على تكريس التوجه العام للدولة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وحرصا على مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية خصوصا بعد تطور كتلة الأجور في ظل محدوديّة الاعتمادات المرصودة لمهمّة العدل، أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة لمهمّة العدل. وسيتواصل العمل على تغطية الحاجيات من الموارد البشرية من خلال إعادة توظيف الأعوان وتطبيق برنامج الحراك الوظيفي بين الإدارات المركزية والجهوية.

لكن يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم.

وفي إطار حسن توظيف الاعتمادات المرصودة سيتواصل الحرص على التقليص في بعض النفقات غير الضرورية وترشيد استهلاك الطاقة، كذلك العمل على مواصلة ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة GPRS بأغلب الإدارات المركزية والجهوية لوزارة

العدل. كما تمّ تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون سواها مع التأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكم في المخاطر وتحسين الأداء.

وتبعا لضبط خطة التنزيل العملياتي للبرامج العمومية من طرف الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة بوزارة المالية المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العمليّاتية على المستويين المركزي والجهوي، أصبح برنامج القيادة والمساندة يحتوي على برنامج فرعي1: يهمّ "القيادة والمساندة المركزية" وبرنامج فرعي2: يهم "الدعم والمساندة الجهوية"(14 إدارة جهوية).

وباعتبار أنّ هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات تمّ إعداد إطار موحّد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **<u>الهدف الاستراتيجي الأول</u>: تحسين حوكمة المهمة.**
- **<u>الهدف الاستراتيجي الثاني</u>: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **<u>الهدف الاستراتيجي الثالث</u>: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الاستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

- ✓ التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدّعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- ✓ إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،

- ✓صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
- ✓الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى المركزي والجهوي وعلى مستوى المؤسسات العمومية،
- ✓إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييريّة متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا، بحيث تبلغ نسبة النساء اللواتي يشغلن خطط وظيفية حولي 34 %من جملة الخطط المتاحة ببرنامج القيادة والمساندة.

2.1-الهياكل المتدخّلة:

تتدخل في تنفيذ برنامج القيادة والمساندة عديد الهياكل على المستوى المركزي والمتمثلة في الإدارات المركزية كالديوان وبقية الإدارات العامة تحت الإشراف، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للإعلامية ومركز الدراسات القانونية والقضائية والإدارات الجهوية على المستوى الجهوي وكذلك يتدخل ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل كفاعل عمومي في تنفيذ السياسة العمومية.

ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى المركزي: **القيادة والمساندة المركزية** و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: **المساندة والدعم الجهوي**.

2-أهداف ومؤشّرات الأداء:

1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

نظرا لأن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات فقد تمّ إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

▪ الهدف 1.9: تحسين حوكمة المهمة:

يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية كما يستند هذا الهدف إلى المحور الرابع من مخطط الوزارة المتعلق بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمحور الخامس المتعلق بانفتاح المنظومة العدلية على محيطها الداخلي والخارجي.

المؤشرات:

✓ **المؤشّر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط:**

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 ومدى التزام جميع هياكل الوزارة في تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تحت إشرافها في الآجال المتفق عليها.

- **تقديرات المؤشّر 1.1.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	%	0	0	34.5	50	100

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 %خلال سنة 2025 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

- **الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:**

يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، وإعادة توظيف الاعوان العموميين في غير مراكز عملهم مع إسناد منح تحفيز دون اللجوء إلى إنتدابات جديدة إضافة إلى توفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة اخرى. وتمّ اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.2.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات وهو يهدف ذلك لتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور وحسن توزيع الموارد البشرية حسب المهام والنشاط.

- **تقديرات المؤشّر1.2.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-2-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	4.25	4	3	2.5	2

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجلّ بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات.

✓ المؤشّر 2.2.9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

- **تقديرات المؤشّر 2.2.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	%	347خطة/ 994 خطة %34.9	34.9	36	38	40

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تبلغ نسبة النساء في الرتب الوظيفية العليا مقارنة بعدد الرجال 34.9% سنة 2022 من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (994 خطة وظيفية).

وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا ان موقعها لا يزال متواضعا في تولي المناصب الوظيفية العليا (347منصب). وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025) مع توفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث.

✓ **المؤشّر 3.2.9 : نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التّكوين:**

يتمثل المؤشر في نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارا ت المركزية والجهويّة لتحسين مردودية الأعوان وتقديم خدمات ذات جودة.

- **تقديرات المؤشّر3.2.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	%	43.55	90	93	95	97

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2021 سوى 43.55% وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حولي 97 % خلال سنة 2025.

- **الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:**

يندرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.بالإضافة إلى ارتباطه بالمحور الثالث المتعلق بدفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال في جانبه المتعلق بتعزيز الموارد المتأتية من الترفيع في معاليم الخطايا لفائدة ميزانية الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليّات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدم عمليات صيانة المباني مع ما تم برمجته،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات والتجهيزات في الآجال.

المؤشرات:

✓ **المؤشّر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:**

يتمثل هذا المؤشر في حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

- **تقديرات المؤشّر1.3.9:**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-3-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية	%	2.26	3.7	8	6	5

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 5 % مقبول إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

✓ **المؤشّر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة:**

يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنّت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.

- **تقديرات المؤشّر2.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة	%	0	0	5	10	20

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تمّ ترسيم إعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص

المصاريف في هذا الباب. وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدد حوالي 20 %بحلول سنة 2025.

✓ **المؤشّر 3.3.9 : نسبة التطور السنوي في الموارد الماليّة المتأتية من خطايا التقاضي:**

في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطوّر السنوي في الموارد الماليّة للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.

- **تقديرات المؤشّر3.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-3-3: نسبة التطوّر السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي	%	0	0	10	20	45

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2023-2025 مراجعة تعريفة بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 45 % خلال سنة 2025بالمقارنة مع سنة 2022.

✓ **المؤشّر 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار:**

يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتمّ إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهويّة مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة كما أن ضعف الإعتمادات المرصودة للوزارة في باب التسيير والتضخم الملحوظ في أغلب المواد الاستهلاكية يولد ديونا محققة ترتفع سنويا في ظلّ ضعف الإعتمادات المرصودة. وللغرض تمّ إحداث هذا المؤشر لمتابعة ديون المهمة والعمل على الحد منها قدر المستطاع.

- **تقديرات المؤشّر4.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار	%	0	29.4	16.1	16.8	17

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 17 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2025.

2-2: تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الاداء:

جدول عدد 11: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 9-1 تحسين حوكمة المهمة	المؤشر 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	34.5	القيادة والدعم	16045	• اعداد الاستراتيجية القطاعية والتوجهات الاستراتيجية • اعداد الدراسات • إدارة التغيير والتحول • النزاعات والشؤون القانونية • الشراكة بين القطاع العام والخاص • إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة. • مراجعة المنظومة الإحصائية • مراجعة الامر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
الهدف 9-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	المؤشر 9-2-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	3	التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	28755	التأجير وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية التصرف في المسار المهني للموظفين متابعة طور المسار المهني للنساء تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، لتدريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تنظيم دورات تكوينية في القيادة النسائية صالح الإطارات العليا من الاناث
	المؤشر 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	36			
	المؤشر 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	93			

الهدف 9-3 **ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة**	**المؤشـــر9-3-1:** نســبة الفــارق بــين تقديرات وانجــازات الميزانية	**8**	**القيادة والدعم**	7840	اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها الشراءات التصرف في اسطول السيارات اسطول العقارات
	المؤشـــر9-3-2: نســـبة الهياكـــل المنخرطـــة فـــي اســـتعمال الطاقـــة المتجددة	5	**الدعم والمساندة الجهوية**		الإنتاج الذاتي للطاقات المتجددة إعداد مخطط مديري للاقتصاد الأخضر
	المؤشر9-3-3: نسبة التطور السنوي في المـوارد الماليـة المتأتية مـن خطايـا التقاضي	10			
	المؤشر9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مـع جملـة نفقـات التسيير والاستثمار	16.1	**القيادة والدعم**		

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد12:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المطلوبة	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (ان وجدت)
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل	دعم الرصيد العقاري المعدّ للكراء لإنجاز ما لا يقلّ على 500 مسكنا بمختلف الجهات لاعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية والقضاة والأعوان	أ- صيانة المساكن المعدّة للكراء	100	لم تقع مناقشة اعتمادات ميزانية التنمية مع وزارة المالية.
	التّقليص في مدّة شغور المساكن	ب- بناء 6 مساكن بباجة	246	
	تنفيذ برامج الصّيانة والتعهّد بصفة دورية	ج- إزالة وإعادة بناء 8 مساكن بالكاف	250	
	توفير مساكن معدّة للتملّك بأسعار مدروسة	ح- بناء 12 مسكنا بكلّ من القيروان ونابل والمنستير	800	

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسّط المدى 2023-2025:

جدول عدد13:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2021	ق.م تكميلي 2022 .(1)	تقديرات 2023		نسبة التطوّر 2023-2022	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع .(2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1) /(1)
نفقات التاجير	21 339	22 000	23 000	23 000	1 000	4,55%
نفقات التسيير	12 636	14 300	15 320	15 320	1 020	7,13%
نفقات التدخل	4 625	4 770	4 770	4 770	0	0,00%
نفقات الاستثمار	7 185	8 480	7 220	9 550	1 070	12,62%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	
مجموع البرنامج	**45 785**	**49 550**	**50 310**	**52 640**	**3 090**	**6,24%**

جدول عدد14:

إطار النفقات متوسّط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات		ق. م تكميلي	تقديرات		
	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نفقات التاجير	19 921	21 339	22 000	23 000	24 100	25 000
نفقات التسيير	11 676	12 636	14 300	15 320	15 780	16 300
نفقات التدخل	6 717	4 625	4 770	4 770	4 770	4 800
نفقات الإستثمار	6 137	7 185	8 480	9 550	9 500	12 900
نفقات العمليات المالية						
بقية النفقات						
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**44 451**	**45 785**	**49 550**	**52 640**	**54 150**	**59 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**44 451**	**45 904**	**49 650**	**52 730**	**54 250**	**59 100**

تم تخصيص اعتمادات قيمته 52,640 م.د خلال تصرف سنة 2023، أي بزيادة قدرها 3,090 م.د تمثل نسبة 6.24% وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير الإدارات والمؤسسات التابعة لإشراف البرنامج وهي إعتمادات ضعيفة يصعب بها توفير الحاجيات الأساسية. كما تشمل هذه الإعتمادات المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الإعتمادات المخصصة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تبقى محدودة للغاية باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد مثل الورق والوقود والكهرباء والغاز وكذلك ارتفاع كتلة الأجور الناتج عن تعديل كلفة الانتدابات الخصوصية والترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 59 مليون دينار في موفي سنة 2025.

الملاحق

بطاقات مؤشرات أداء
برنامج العـــدل

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخّل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا الجزائية الواردة خلال السنة) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1]:** بلوغ نسبة 100 % سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	97	97	98	99	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة تكتسي أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 97 % خلال سنة 2021 إلى 100 % خلال سنة 2025. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

1.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** يمثل هذا المؤشر نسبة القضايا المفصولة في المادّة المدنية من جملة القضايا المنشورة بالمحاكم خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر للتسريع في البت في هذا النوع من القضايا باعتبارها يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة خلال السنة/(مجموع عدد القضايا المدنية الواردة خلال السنة) *100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر** (Valeur cible de l'indicateur)**:** بلوغ نسبة 4 % سنة 2024 من المؤشر
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر2.1.1: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى	%	**91**	92	93	95	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة القضايا المدنية خلال سنة 2021 حوالي 91 %من جملة الأحكام المدنية الواردة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة باعتبار تنقيح التشريعات ذات العلاقة بحيث من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتبلغ 93% خلال سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: :** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات

تعريف المؤشر: تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشّر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه بإعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.

2. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
3. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
4. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** مجموع القضايا المخزونة في آخر السنة/ عدد القضايا المفصولة خلال السنة* 12
2. **وحدة المؤشر:** عدد الاشهر
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[2]: 20 شهرا سنة 2025

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	عدد الاشهر	26.79	24.76	23	22	20

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24.76 شهر خلال سنة 2022 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 20 شهرا خلال سنة 2025 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تتم ثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة وقيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد القضايا التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة * 100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر** (Valeur cible de l'indicateur):بلوغ نسبة 62 % سنة 2025 من المؤشر
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	53.7	55	56.7	58.7	62

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز55 %خلال سنة 2022 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما ان البرنامج يطمح إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ62% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام المستأنفة

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تتمثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور التعقيب في عدد القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية باعتبارها تنظر استئنافيا في بعض القضايا الواردة من محاكم النواحي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الاحكام التي تمّ إقرارها في مرحلة التعقيب/ مجموع عدد القضايا الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم النواحي(المخالفات) خلال السنة * 100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 53 % سنة 2025 من المؤشر.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	%	46.1	45.6	46	49	53

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تناهز 46 % خلال سنة 2021 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 53% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العمل على تحسين قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادّة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية عبر إحداث أقطاب قضائية تجارية ومعالجة الديون المتعثرة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 100 % خلال سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	%	97	98	99	99	100

2 . تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا التجارية المفصولة يمثل رافدا هاما لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وذلك بتسوية النزاعات في المادة التجارية. وبالتقليص في الزمن القضائي في هذه النزاعات الهامة. بحيث تأمل مصالحنا إلى بلوغ نسبة 100% في فصل القضايا في المادة التجارية خلال سنة 2025.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- التكوين التخصصي للقضاة
- توفير أقطاب خاصة لنزاعات الأعمال

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

III- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشّر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا المنشورة لديها خلال السنة القضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

IV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا العقارية الواردة خلال السنة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 100 % خلال سنة 2025.

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

III- قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية.	%	91.13	96	100	100	100

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية تطورا مهما خلال السنة القضائية 2022-2023 رغم نقص الامكانيات المادية و البشرية و يعود ذلك الى التركيز من طرف رئاسة المحكمة على دورها كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للأمن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي و التركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشئات فلاحية أو صناعية متعددة و ذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية و الوكالة العقارية للسكنى و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ... الخ مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر و ساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة. وينتظر أن تبلغ نسبة الفصل 100 %خلال سنة 2023.

4.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجباري اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مادية هامة كتوفير السيارات و أوتاد التحجير بالإضافة إلى الموارد البشرية من قضاة و كتبة و أعوان كما أن تهيئة الملفات و تجهيزها للفصل يتطلب الترفيع في عدد الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري نظرا لدورهم في ضبط الحالة المادية و إعداد الأمثلة الهندسية الوقتية. بالإضافة لذلك فان المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي على ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية والمتكونة من ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والديوان الوطني للملكية العقارية والوكالات العقارية العمومية مما يجعل من تطوير نشاط المحكمة يقتضي التنسيق الدقيق مع الهياكل المذكورة كما يقتضي الترفيع في عديد اللجان المسحية خاصة مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية ومادية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-3

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: (**مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تمّ إقرارها في طور لاستئناف / مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال السنة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](**Valeur cible de l'indicateur**):** بلوغ نسبة 86 % خلال سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المحكمة العقارية بتونس.

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف	%		83.59	84.5	85.5	86

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة النقض جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات في الطور الابتدائي. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الأحكام العقارية التي يتم إقرارها في طور استئناف 86% خلال سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-التكوين التخصصي للقضاة

-نقص في الموارد البشرية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
2. **تعريف المؤشر:** يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد المطالب التي وقع الاستجابة لها / العدد الجملي لمطالب الإعانة العدلية خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات ذات طابع إداري.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):** 73 % خلال سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

[7] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	66.2	71	71.5	72	73

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خلال الفترة 2017-2022 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الاعانة العدلية 66.2 %خلال سنة 2021، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 73% خلال سنة 2025. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصّة مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العدلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإعتمادات اللازمة للغرض
- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتسيير شروط الحصول على الإعانة العدلية خاصّة لمختلف الفئات الهشّة ضمانا لحقّ التفاذ إلى العدالة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد الخدمات القضائية عن بعد التي سيتم انجازها وتوفيرها للمواطن
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** نهاية السنة القضائية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[8]: 11 خدمة خلال سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

[8] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر2.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	عدد	5	7	8	10	11

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها الوزارة عبر بوابة JUSTICE إلى حدود سنة 2021 في:

- ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- ✓ خدمة فقه القضاء
- ✓ خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل
- ✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

وينتظر أن تبلغ عدد الخدمات القضائية عن بعد 11 خدمة .

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

نقص في الموارد البشرية وبعض المعدات الإعلامية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة العدل بربطها بالمنظومات الإعلامية وإرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:) مجموع عدد** المحاكمات عن بعد خلال السنة (N)-مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) /عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) خلال السنة*100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات من المحاكم.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[9]: بلوغ نسبة 60% سنة 2025 من المؤشر
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد	"نسبة	380 محاكمة	31.5	40	71	60

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر قليل حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 380 محاكمة خلال سنة 2021،

وينتظر أن يرتفع هذا العدد ليبلغ 2000 محاكمة عن بعد خلال سنة 2025، أي بنسبة زيادة قدرها 60 % بالمقارنة مع سنة 2024.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).

-الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار استعمال هذه التقنية من عدمه.

- استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة

- إصدار منشور يحدد مجال إستعمال هذه التقنية الجديدة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.

2.تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع السنة الفارطة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية

4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج.

5 . المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة -عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة الفارطة/ عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة الفارطة *100

2. وحدة المؤشر: عدد القضايا المفصولة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة

4. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي من كل سنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 16 خلال سنة 2025.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة (إدارة الإحصائيات).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	%	عدد4051	31.1	32	35	36

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2021حوالي 4051 مطلب حماية أي بنسبة تطور 31.1 % خلال سنة 2022 ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تقديم تكوين في مجال العنف ضد المرأة.
- العمل على توعية المرأة في هذا المجال

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
السّجون والإصلاح

بطاقة مؤشرا لأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر : 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. **تعريف المؤشر**: المساحة المخصصة لكل مودع: الترفيع في المساحة المخصصة لكل مودع من خلال إحداث سجون جديدة وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية والتي تستوجب تخصيص 4 م² لكل مودع.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** المساحة الجمليّة للفضاءات المخصّصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة (يتم الإعتماد على معدل عدد المساجين في إحتساب المؤشر نظرا وأن عدد المساجين يتغير يوميا طبقا للأحكام القضائية الصادرة).
2. **وحدة المؤشر:** المتر مربع / سجين
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية/*المسؤول: مدير الوحدة.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** بداية كل سنة موالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[10] : 1,76م² سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات: المقدم وسيم الجلاصي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

[10] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الهدف 1.1	تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال					
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (باعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م^2	3,48	3,27	–	–	–
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م^2	1,45	1,35	1,56	1,62	1,76

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد مساحة 1,76 م2 لكل مودع كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 وذلك حسب النسق الحالي لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات على مستوى الجهات وحسب الإعتمادات (الدفع) التي يتم تخصيصها كل سنة وهذه القيمة يمكن تحقيقها في صورة أيضا عدم تسجيل إرتفاع في عدد المساجين.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ارتفاع الايداعات الجديدة مقارنة بالمفرج عنهم.
- النسق البطيء لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

رمز المؤشر : 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. **تعريف المؤشر**: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل: إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم المرضعة والحامل .
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر منتوج
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل/ الوحدات السجنية النسائية.**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** بداية كل سنة موالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 62,5% سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات: المقدم وسيم الجلاصي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%	-	-	37.5	50	62.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 62,5 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 وذلك حسب النسق الحالي لإنجاز مشاريع تهيئة فضاءات لفائدة الأم السجينة الحامل أو المرضعة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ❖ النسق البطيء لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات.
- ❖ عدم توفر الاعتمادات المالية التي تخصص ضمن نفقات الاستثمار لإنشاء وتهيئة الفضاءات الخاصة لإيواء هذه الفئة طبقا للإجراءات التي نص عليها القانون عدد 58 لسنة 2008 المؤرخ في 2008/08/04 والمتعلق بالأم السجينة الحامل والمرضع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. **تعريف المؤشر:** تكوين المساجين في اختصاصات متعددة يتم على إثرها التحصّل على شهائد في مجال التكوين والتدخل لفائدتهم لبعث مشاريع بعد الافراج وبالتالي إعادة إدماجهم في المجتمع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر : (عدد المودعين المتكونين والمؤهلين بالسّجون+عدد الأطفال المتكونين بمراكز الإصلاح/عدد المترشحين للتكوين والتأهيل بالوحدات السجنية والإصلاحية) * 100**

عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** نهاية مارس من السنة الموالية

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[11] **:** 26,5% سنة 2025.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الادارة الفرعية لتنسيق برامج التكوين والتنشيط والتأهيل: المستشار عام للسّجون والإصلاح من الصنف الأول طارق الفني.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	19,02	23	24	25.5	26.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 26,5% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الفضاءات المعدة للتكوين وفي تجهيزاتها.

[11] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل أو صناعي أو خدماتي

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-2

III-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. **تعريف المؤشر:** تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.**
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

5. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
4. **تاريخ توفر المؤشر :**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 70**% سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التصرف في الضيعات الفلاحية: مهندس رئيس **منية سليم.**

6. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	50	60	60	65	70

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيع في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل .

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

-تعطل بعض الصفقات المتعلقة بتهيئة ورشات التشغيل وخاصة المتعلقة بتوفير التجهيزات والمعدات لأسباب تتعلق بضعف أو انعدام المشاركة في بعض الأقساط.

-نقص في الفضاءات المعدة للتشغيل وفي تجهيزاتها.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
2. **تعريف المؤشر:** الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة .
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: (عدد الملفات المعروضة على اللجان الجهوية/(عدد المغادرين-عدد العائدين))*100**

عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج/العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.

المسؤول: مدير المركز.

4. **تاريخ توفر المؤشر :** نهاية مارس من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[12] :29%** سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الادارة الفرعية لمتابعة برامج الرعاية الاجتماعية والادماج: المستشار عام للسّجون والإصلاح من الصنف الأول هندة التستوري.

[12]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر4.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج	%	8,98	20	25	27	29

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 29% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ضرورة إحياء برنامج الإدماج من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية وتوفير الإعتمادات الضرورية للغرض.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
2. **تعريف المؤشر:** السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية .
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** آخر كل شهر وسنويا.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[13] **:80** % سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية لأمن الوحدات السجنية والإصلاحية: العميد وليد السباعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

[13] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.3.1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	%	50	75	65	75	80

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 80% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الإعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في إطار التكنولوجيات الحديثة.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في التجهيزات الضرورية لتأمين الوحدات السجنية والإصلاحية بالنظر إلى الحاجيات التي تختلف من وحدة إلى أخرى.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
2. **تعريف المؤشر:** السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية .
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** :مجموع نسبة الوحدات المركزة بها الطاقة الشمسية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** آخر كل شهر وسنويا.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[14] **: 25** % سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم المستشار عام للسّجون والإصلاح من الصنف الثاني نصر الدين بوستة.

[14] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	%		9	15	20	25

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 25% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة للتسخين عوضا عن المحروقات حيث تم الأخذ بعين الإعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات ، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير الآليات في إطار التكنولوجيات الحديثة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
2. **تعريف المؤشر:** السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية .
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد الوحدات المركزة بها الطاقة الفولطاضوئية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** آخر كل شهر وسنويا.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[15] **: 8,1** % سنة 2025.

[15] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم المستشار عام للسّجون والإصلاح من الصنف الثاني نصر الدين بوستة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	%	0	0	2.7	5.4	8.1

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 8,1% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية والعمل على تعميم هذه التجربة على كافة الوحدات السجنية والاصلاحية في السنوات المقبلة للضغط على التكاليف المرتفعة المرتبطة باستهلاك الكهرباء.

بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالخطط

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-1-1

IV-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين حوكمة المهمة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشّر نجاعة**
4. **نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج،**
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المشاريع والأنشطة المنفذة/المشاريع والأنشطة المبرمجة بالمخطط خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** كل هياكل الوزارة
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[16]**: 100 %** سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

[16] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.1.9: نسبة تنفيـــذ المشـــاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	%	0	0	34.5	50	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 34.5 % خلال سنة 2023 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة الوزارة.
- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة.
- تداخل المهام وارتباط بعضها بالمجلس الأعلى للقضاء.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر:** قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّرغير مراعي للنّوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (الاعتمادات المنجزة – الاعتمادات التقديرية) / الاعتمادات التقديرية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[17]**:** 2 % سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون المالية.

[17] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	4.25	4	3	2.5	2

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتم ترسيم الاعتمادات الأوليّة بناء على إحصائيات منظومة إنصاف لشهر مارس من كل سنة. لكن خلال السنة يمكن أن تحدث عدة متغيّرات غير مبرمجة مسبقا مثل الزيادات الخصوصية في الأجور، من شأنها التأثير على دقة التوقعات ومن أهمّها الزيادات غير المتوقعة في الأجور.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط حجم كتلة الأجور بالوضع الاجتماعي داخل مراكز العمل والقرارات الحكوميّة بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة بالإضافة على إكراهات المالية العمومية وغياب إطار نفقات متوسط المدى يراعي الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر** يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد النساء في المناصب الوظيفية العليا/العدد الجملي للموظفين في المناصب الوظيفية العليا *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[18]**:** 40% سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الادارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

[18] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	%	347خطة/ 994 خطة %34.9	34.9	36	38	40

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة النساء في الرتب الوظيفية العليا مقارنة بعدد الرجال 34.9% سنة 2022 من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (994 خطة وظيفية).

وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا ان موقعها لا يزال متواضعا في تولي المناصب الوظيفية العليا (347منصب). وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025) مع توفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهويّة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج،
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين/ عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** كل 06 أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[19]: 97 % خلال سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الإدارية.

[19] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر3.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين	%	43.55	90	93	95	97

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2021 سوى 43.55 % وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كرونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حولي 93 % خلال سنة 2023.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الإعتمادات المخططة للتكوين
- غياب الفضاءات اللازمة داخل الجمهورية
- ضعف الحوافز ومنح التنقل الخاصة بالأعوان للتنقل إلى العاصمة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية

رمز المؤشــر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّرغير مراعي للنّوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**(انجازات الميزانية -تقديرات الميزانية/تقديرات الميزانية) خلال السنة* 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
4. **تاريخ توفر المؤشر:** حينيّا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[20]**:** 5 % خلال 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون المالية.

[20] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.3.9: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية	%	2.26	3.7	8	6	5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يتوقع أن يبلغ هامش الخطأ في حدود 8% خلال سنة 2023، إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهويّة
- كثرة المتدخّلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
- التعقيدات الإجرائية لتنفيذ الميزانية
- غلاء أغلب المواد بصفة غير متوقعة في السنوات الأخيرة.
- غياب إطار نفقات متوسط المدى يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنّت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّرغير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الهياكل التي تستعمل الطاقة المتجددة/ جملة الهياكل المعنية خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة البناءات**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[21]: 20 % خلال سنة 2025.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة	%	0	0	5	10	20

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

الشروع في تركيز الطاقة المتجددة (الشمسية) بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة حوالي 5 % خلال سنة 2023.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تواضع الإعتمادات المخصصة للغرض
- صعوبة الإجراءات لحداثة الخبرة في هذا الميدان.

[21] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة

2. تعريف المؤشر: في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطوّر السنوي في الموارد الماليّة للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج

5 . المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (موارد خطايا السنة الجارية-موارد خطايا السنة الماضية) /موارد خطايا السنة الماضية خلال السنة*100

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[22]: 45 خلال سنة 2025.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

[22] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر3.3.9: نسبة التطور الســـنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايـــا التقاضي	%	0	0	10	20	45

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تساهم الوزارة في تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع في هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2023-2025 مراجعة تعريفة بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 10 % خلال سنة 2023 بالمقارنة مع سنة 2022.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب الترابط البيني مع وزارة المالية لمعرفة حجة الخطايا المحالة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهويّة مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (جملة الديون/جملة نفقات التسيير والاستثمار) خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[23]:** 8 % خلال سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

[23] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديـــرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر4.3.9: نسبة الديون بالمقارنـــة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار	%	0	29.4	16.1	16.8	17

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الاعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 16.1% من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المخصصة في باب التسيير والاستثمار
- غلاء أغلب المواد بكافة أنحاء العالم بصفة غير متوقعة

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملك لفائدة منظوري وزارة العدل.
2. **مرجع الإحداث:** قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والديوان:** الوثيقة التوجيهية لمخطّط التنمية.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** المحاور الإستراتيجية للديوان:

- إصلاح وتطوير المنظومة العقارية،
- الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية،
- تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية،
- مراجعة مؤشّرات القيس والإحصائيات.

2. **الأهداف الإستراتيجية للدّيوان:**

- إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدّة للتملك في نطاق البعث العقاري.
- برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
- إعادة صياغة موقع الواب الخاص بالدّيوان وتطوير المنظومة المندمجة للتصرّف واقتناء التطبيقات اللازمة ودعم وتطوير السلامة المعلوماتية بالدّيوان.
- تطوير المعارف والمهارات للأعوان كلّ في المجالات المتصلة بنشاط الديوان.

3. **تدخّلات الفاعل العمومي:** أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولى الدّيوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- إنجاز 12 مسكنا بباجة (للكراء والتملك)
- إنجاز 30 مسكنا بالكاف (للكرء والتملك)

- إنجاز مشروع سوسة (للتملك)
- إنجاز مشروع الزهراء بين عروس (للتملك)
- إنجاز 12 مسكنا بكلّ من المنستير وقرمبالية والقيروان (للكراء).

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات		التقديرات (أد)		
	2021	2022	2023	2024	2025
ميزانية التصرف:			50	50	50
منها:					
– منحة بعنوان التأجير	-	-	-	-	-
– منحة بعنوان التسيير:		-	50	50	50
منحة توازن (1)					
ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز: منها التمويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة ....)	395	400	400	450	500
المجموع	**395**	**400**	**400**	**450**	**500**

(1) **منحة توازن:** الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

بطاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

إن الاهتمام الذي توليه تونس للمساواة بين النساء والرجال لم ينفك عن التطور خاصة بمصادقتها على جل الالتزامات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة. ويندرج القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019 في هذا الإطار فقد جاء ليدعم الترسانة القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال تكريس مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية التي تمثل إحدى الاليات لترسيخ حقوق الانسان وتقليص الفوارق وتحقيق أكثر فاعلية في استعمال الاعتمادات المرصودة في الميزانية بهدف تطوير أداء السياسات العمومية. وقد تولت مهمة العدل التركيز على هذه المقاربة في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 18 من القانون المذكور، الذي ينصّ في فقرته الأخيرة على أنّ رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشّرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النّساء والرّجال وجميع فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس.

وتساهم مهمة العدل في وضع هذه الالتزامات حيز التنفيذ وخاصة منها العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، اتفاقيّة "سيداو" للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال. كما تنخرط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة. حيث تسعى مهمة العدل نحو تحقيق **الهدف الخامس** من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة. هذا ويعتبر **الهدف السادس عشر** من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدف رئيسي تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه

بأيسر الط رق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

أما على المستوى الوطني فتعتبر الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعيPANIIG التي تمت المصادقة عليها في 21جوان 2018 والتي تهدف إلى تعزيز الإدماج المنهجي للنوع الاجتماعي في جميع القطاعات وتمثل ترجمة للإرادة الفعلية لوضع هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع. كما تعد مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتمثل أبرز أثارها في:

1- منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات في غضون سنة 2020
2- الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي
3- سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل
4- المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ
5- سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي في غضون سنة 2020
6- مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي 2018.

وفي هذا السياق، تلعب مهمة العدل دورا هاما في تنفيذ هذه الخطة الوطنية وذلك في إطار ممارستها لمهامها وتحقيقا لغايتها المتمثلة في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون من خلال دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات وتعزيز استقلالية القضاء وتوفير مقومات المحاكمة العادلة وضمان حق التقاضي لكل المواطنين على قدم المساواة وتيسير الولوج للعدالة دون تمييز. حيث تساهم المهمة في تنفيذ هذه الخطة من ذلك الأثر الأول المتعلق بمنظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات والأثر

الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي و الأثر الثالث المتمثل في سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل إضافة إلى الأثر الرابع المتمثل في سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

كما تساهم مهمة العدل على وجه الخصوص وبصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي والمتعلقة بالحد من إشكاليات الفوارق بين الجنسين خاصة منها الاستراتيجية الوطنية لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة التي اعتمدتها تونس منذ سنة 2008 وكانت نتيجة لاستشارة موسعة شملت مختلف المتدخلين والاطراف المعنية في القطاعات الحكومية ومكونات المجتمع المدني وبما في ذلك المرأة ضحية العنف وتساهم كذلك في وضع مقتضيات القانون الأساسي عدد 58/2017 المؤرخ في 11 اوت2017 المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة حيز التنفيذ وخاصة الفصول 10، 22، 23، 30، 31، 32 -34، 35، 36 و39.

ولهذا سعت المهمة إلى العمل على التعهد بالنساء ضحايا العنف وحصولها على جميع حقوقها وخصوصا حقها في التقاضي والوصول إلى العدالة وتعويضها بصورة عادلة. وهنا تكمن أهمية التعهد بها في مجال العدل باعتبار القضاء وسيلة الانصاف المتاحة للمرأة ضحية العنف بما يسمح بتعويضها التعويض العادل والمنصف وتتبع مرتكبي العنف ومناهضة الإفلات من العقاب. وتختلف مجالات التعهد بالنساء ضحايا العنف في مجال العدل باختلاف مهمة المتعهد القضائي (تعهد النيابة العمومية في المجال الجزائي، التعهد في المجال المدني، التعهد في الإرشاد القضائي والتعهد في الإعانة العدلية)

كما عملت المهمة على تنظيم عدة دورات تكوينية مختصة في مجال العنف ضد المرأة لفائدة القضاة وتخصيص فضاءات مستقلة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة في المحاكم والعمل على تعميم تهيئتها حسب المعايير الدولية بحيث تكون الفضاءات آمنة ومناسبة وتضمن حماية وخصوصية النساء تفعيلا لمقتضيات الفصل 22 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017

"تخصص فضاءات مستقلة داخل المحاكم الابتدائية تضم القضاة المختصين بقضايا العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والتحقيق وقضاء الأسرة".

وفي نفس الاطار وبهدف تسهيل وصول النساء الى العدالة ومساعدتهن في المطالبة بحقوقهن تعمل المهمة على توفير خدمات قضائية ذات جودة ينتفع بها جميع المواطنين دون تمييز وبصفة متساوية وتيسير الولوج إليها بالنسبة للفئات الهشة، من خلال دعم الخدمات القضائية الخالية من كلّ تمييز المبني على النوع من ذلك خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف خاصة مع إقرار وجوبية إسناد تلك الإعانة بالنسبة لضحايا العنف ضد المرأة طبق لما ينص عليه القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/08/11 حين كرسها كمبدأ ضمن أحكام الفصل 4 وكحق في الفصل13 . وبالتالي فإن المرأة ضحية العنف باتت تتمتع بحق في الإعانة العدلية الوجوبية باعتبارها آلية من آليات النفاذ للعدالة والإنصاف. ولم تعد تبعا لذلك خاضعة لنظام اختياري في تقدير وجاهة منح الإعانة العدلية وفقا لما اقضاه القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 03 جوان 2002 المتعلق بمنح الإعانة العدلية والمنظم لشروط وإجراءات الإعانة العدلية.

كما سعت المهمة إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالإضافة إلى المقاربة الحقوقية ضمن التمشي الإصلاحي للمنظومة العدلية حيث ارتكز المخطط القطاعي للتنمية للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 على مقاربة اجتماعية وذلك بإدراج النوع الاجتماعي بالمنظومة العدلية وتعزيز الضمانات القانونية للمرأة والطفولة وكبار السن والمودعين بالسجون. بالإضافة الى تشكيل نقطة اتصال صلب الوزارة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والجندرة والعمل على تنمية وعي الفاعلين والفاعلات في المنظومة القضائية والسجنية بخصوص القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ودعم قدرات الإطار البشري والقضائي في هذا المجال.

أما على مستوى التكوين الأساسي للملحقين القضائيين فإن المجالات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة ومناهضة التعذيب و إن لم تمثل مواد مستقلة بذاتها ضمن برنامج التكوين الأساسي للملحقين القضائيين المضبوط بقرار وزير العدل المؤرخ في 18 جانفي 1989، فقد مثلت مكونا أساسيا من مكونات محتويات المواد الجزائية (النيابة، التحقيق، المجلس، تنفيذ العقوبات) وكذلك

ضمن المادة المتعلقة بقضاء الأسرة والأحوال الشخصية ومادة حقوق الإنسان ، حيث يتم تناول هذه المجالات عبر تدريب الملحقين القضائيين للإلمام بدور القاضي في مختلف أطوار التقاضي في مجال القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية . كما يتم بصفة دورية تنظيم محاضرات وأيام دراسية موجهة للملحقين القضائيين للفوجين الأخيرين 30 و31 ضمن دورة تكوينية عبر منصة التكوين عن بعد للبرنامج الأوروبي HELP امتدت على ثلاثة أشهر وذلك حول مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحة الاتجار بالبشر، وهنالك حرص من المعهد على تجديد مثل هذه الانشطة للأفواج القادمة.

ورغم المجهودات التي قامت بها المهمة في هذا المجال إلا انه مازالت هناك العديد من الإشكاليات التي تتطلب مزيد التقدم في وضع الاستراتيجية القطاعية لمهمة العدل حيز التنفيذ وخاصة منها نفاذ النساء ضحايا العنف والفئات الهشة إلى العدالة وظروف إيداع المرأة السجينة وفرص إدماجها للحد من ظاهرة العود بالإضافة إلى ولوج النساء في مجال القضاء أو الادارة إلى المناصب الوظيفية العليا كذلك نقص في الإمكانيات المادية والبشرية المختصة (قضائي وإداري) في قضايا العنف ضد المرأة، وإشكالية النقص في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

بناء على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أولويات الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وأخذا بعين الاعتبار للتوجهات الوطنية ذات الأولوية في المرحلة الراهنة تتمحور خطة عمل مهمة العـــدل لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي للفترة القادمة حول المحاور التالية:

المحور الأول: المساهمة في القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات وذلك من خلال تيسير النفاذ للعدالة للنساء ضحايا العنف وتقديم خدمات قضائية خالية من كلّ تمييز المبني على النوع من ذلك خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف ودعم الحماية القضائية لحقوق المرأة من خلال قرارات

الحماية التي يصدرها قضاة الأسرة على معنى أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017. علاوة على تأهيل فضاءلت تستجيب للمعايير الدولية لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة والطفل في المحاكم.

المحور الثاني: المساهمة في الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وذلك من خلال ضمان تواجد المرأة في مواقع تسييرية عليا في الوزارة.

المحور الثالث: السعي إلى وضع سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء السجينات والحق في العمل اللائق من خلال توفير فرص إدماج للنساء السجينات بغاية مساعدتهن على الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج وتمكينهن اقتصاديا على غرار الرجل بما يضمن الحد من ظاهرة العود.

I- البرامـــج

البرنامج 1: برنامج العـــدل

اهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات عبر:

- **دعم حقوق المرأة المعنفة وتيسير نفاذها الى العدالة**
- **دعم حقوق الطفل**
- **دعم حقوق كبار السن**

تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز

- **تدعيم المساعدة القانونية والإرشاد القضائي**
- **دعم الارشاد الاداري**

-الإشكاليات ذات الأولوية

الإشكالية: نفاذ المرأة المسلط عليها العنف إلى العدالة:

تعيش النساء ضحايا العنف عند الالتجاء إلى القضاء للحصول على حقوقهن العديد من الصعوبات والمعيقات التي تحول دون نفاذهن إلى العدالة.

تندرج إشكالية نفاذ المرأة المسلط عليها العنف إلى العدالة في إطار للاستراتيجية الوطنية لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة وأحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة. كما تنضوي ضمن الأثر عدد 1 للخطة الوطنية لمؤسسة وإدراج النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.

حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ هذه الالتزامات الوطنية باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة لمقاومة العنف ضد المرأة وإنصاف الضحايا من خلال الأحكام الجزائية الصادرة حول جرائم العنف المسلطة على النساء ودعم الحماية القضائية لحقوق المرأة من خلال قرارات الحماية التي يصدرها قضاة الأسرة على معنى أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017.

كما تبوب هذه الإشكالية على مستوى إطار أداء برنامج العدل ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء والهدف الاستراتيجي عدد3 المنضوي ضمنه والمتعلق بتدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز بحيث يطمح البرنامج إلى معالجة إشكالية صعوبة ولوج المرأة المسلط عليها العنف للعدالة من خلال متابعة نسبة تطور عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة لفائدة النساء ضحايا العنف ونسبة تطور القضايا المفصولة المتعلقة بالعنف ضد المرأة خلال ثلاث السنوات القادمة.

تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر 1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	نسبة	31.1	32	35	36
م ع1: نسبة تطور القضايا المفصولة المتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة	نسبة	28	16	15	16
هدف عملياتي 1: تأهيل فضاءات مخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم					
م ع 1: نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	نسبة	*	35.7	60	100
هدف ع 2: تحسين جودة الاستقبال					
مؤشر ع2: عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال بالمحاكم في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها	عدد		1	1	1

هدف عملياتي 3: دعم تكوين القضاة في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي					
-عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية و المجلس في مجال العنف ضدّ المرأة والنوع الاجتماعي	عدد		5	5	5
-عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية	عدد		2	2	2

*في صورة توفر المعلومة

4-التحليل

✓ **المؤشّر 1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة**

يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع السنة الفارطة. وقد شهدت نسبة مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2022 حوالي 4051 مطلب حماية أي بنسبة تطور 31.1 % ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

✓ **المؤشّر ع1: نسبة تطور القضايا ا لمفصولة المتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة:**

يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة خلال السنة بعدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة خلال السنة الفارطة ومدى تطوره عبر السنوات. شهدت عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة تطورا خلال سنة 2021 حوالي 4160 قضية ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور السنوية خلال السنوات القادمة في حدود 16% سنويا ليبلغ عدد القضايا خلال سنة 2025 حوالي

8400 قضية مفصولة في مجال العنف ضد المرأة. وهو ما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير الخدمات وتطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة. لذلك تتخذ الدولة العديد من التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة عملا بأحكام الفصل 51 من دستور 25 جويلية 2022 والفصول 10، 24، 25، 26، 27، 29 و39 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 الذي يلزم وزارة العدل بوضع برامج متكاملة حول مكافحة العنف ضد المرأة في التدريس والتكوين في المؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

✓**نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم:**

ولئن يوجد في كل محكمة ابتدائية فضاء مخصص للأسرة منفصلا عن بقية الفضاءات داخل المحكمة بغاية المحافظة على خصوصية قضايا الأسرة وعدم تعريض النساء والأطفال القصر الذين يرتادون المحكمة إلى الاختلاط مع بقية المتقاضين فإن هذه الفضاءات تبقى غير مؤهلة كما يجب لاحتضان النساء والأطفال وقد لوحظ أن عديد المحاكم تكتفي بتخصيص مكتب قاضي الأسرة والكتابة التابعة له ببهو أو مساحة صغيرة لا تستجيب للمواصفات المطلوبة. ويتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عدد الفضاءات المهيئة والتي تستجيب لمواصفات فضاء الأسرة بما يشمله ذلك من تخصيص فضاء خاص لضحايا العنف ضد المرأة والأطفال القصر المرافقين. وتقدر نسبة تهيئة هذه الفضاءات 37.5 %خلال سنة 2023 ويطمح البرنامج إلى تهيئتها كليا في غضون 2025.

✓**عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال بالمحاكم في كيفية استقبال المرأة المعنفة والأبناء القصر المرافقين لها**

يتمثل هذا المؤشر في تنظيم دورات تكوينية مخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنفة والأبناء القصر المرافقين لها. حيث تعتبر عملية الاستقبال والانصات من أول خدمات التعهد بالمرأة ضحية العنف منذ ولوجها لمقر المحكمة. ولذلك تعتبر أهم خطوة في مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف وعلى المتعهد القضائي إيلاءها العناية اللازمة بما يحقق نجاعة الخدمة القضائية المقدمة (إرشاد قضائي وإداري). في هذا الإطار يسعى برنامج العدل إلى تنظيم دورة تكوينية في هذا المجال سنويا خلال السنوات الثلاث القادمة.

✓ **-عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية والمجلس الجزائي في مجال العنف ضدّ المرأة :**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عد الدورات التكوينية المخصصة للقضاة المتعهدين بملفات العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والمجلس الجزائي. حيث يسعى برنامج العدل إلى تنظيم عدد 5 دورات تكوين تخصصي في مجال العنف ضدّ المرأة لفائدتهم سنويا خلال السنوات الثلاثة القادمة.

✓ **عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة والنيابة العمومية حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية:**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة المتعهدين بمطالب الحماية والنيابة العمومية. حيث يعمل البرنامج إلى تنظيم دورتي تكوين حول دعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية على معنى القانون عدد 58 لسنة 2017 سنويا خلال السنوات الثلاثة القادمة.

5-خطة العمل

الأهداف		المؤشرات	تقديرات 2023	الاعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/تمويل مانحين أجانب)
استراتيجي	عملياتي				
الهدف 1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز		**المؤشّر 1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة**	**32**	-تنقيح القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (الفصل 36).	ميزانية الدولة
		المؤشّر ع1: نسبة تطور القضايا المفصولة المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة	**28**	-وضع قاعدة بيانات محينة حول قضايا العنف ضد المرأة ونشرها على موقع الوزارة. -دعم خدمات الإعانة العدلية لتيسير ولوج النساء المعنفات للعدالة من خلال تيسير تمتعهن بالإعانة العدلية الوجوبية	
	هدف ع 1: تأهيل فضاءات مخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	مؤشرع1: نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	**35.7**	-تهيئة فضاءات تستجيب للمعايير الدولية مخصصة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة في المحاكم -مزيد تدعيم نظام الإرشاد الإداري بالمحاكم(وضع لافتات ارشادية تتضمن إشارات توجيهية لتوجيه النساء ضحايا العنف الى الفضاء المخصص لهن انطلاقا من بهو الاستقبال.	
	هدف ع 2: تحسين جودة الاستقبال	مؤشر ع1: عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها	**1**	-تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها -تنظيم برنامج تحسسي وتوعوي حول قانون مقاومة العنف ضد المرأة	ميزانية الدولة(بالتعاون مع المساعدة الفنية لبرنامج دعم إصلاح القضاء 3)
	هدف ع 3: دعم تكوين القضاة في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي	م ع1: عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية والمجلس الجزائي في مجال العنف ضدّ المرأة	**5**	-تنظيم دورات دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة	

		م ع 2: عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة والنيابة العمومية حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية	2	تنظيم دورات دعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية على معنى القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية.	

البرنامج 2: برنامج السجون والإصلاح

1-اهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

- ✓ ظروف الإيداع
- ✓ فرص إدماج المودعين

2-الإشكاليات ذات الأولوية

- **ظروف إيداع المرأة السجينة الحامل والمرضعة:**

في إطار أنسنة العقوبة يعمل البرنامج على تحسين ظروف إقامة طيبة لهذه الفئة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين ونظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وذلك من خلال إحداث فضاءات جديدة للأم المرضعة والحامل طبقا للمعايير الدولية.

وفي إطار الخطة الاستراتيجية للبرنامج لسنة 2023 يتم العمل على تخصيص وتهيئة فضاءات خاصة بالأم السجينة المرضعة والحامل تتوفر فيها الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل، واحترام معايير النظافة والصحة والتغذية السليمة.

- **فرص إدماج المرأة السجينة:**

يعمل برنامج السجون والاصلاح على تدعيم آليات الإصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج المفرج عنهم أخذا بعين الاعتبار الفئات الهشة وبمراعاة مفهوم النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الحرص على تمتع النساء والفتيات المودعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي وكذلك التمتع بعمل فلاحي أو صناعي أو الخدماتي بغاية مساعدتها على الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج وتمكينها اقتصاديا على غرار الرجل بما يضمن الحد من ظاهرة العود.

3-تحديد الهدف او الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي: الهدف1-2: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%		37.5	50	62.5
الهدف الاستراتيجي: الهدف2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة ا لعود					
المؤشرات العملياتية	هدف عملياتي 1-2-2: توفير فرص إدماج للنساء السجينات				
نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	35.33	37.5	40.5	43
نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحي اوصناعي أوالخدماتي	%	30	35	40	45
عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع	عدد		5	10	20

4-التحليل

✓ المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

يتعلق هذا المؤشر بتخصيص فضاءات خاصة للأم المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لهذه الفئة الهشة وبغاية توفير ظروف إيداع تتلاءم وخصوصية وضعية السجينة الحامل أو المرفقة بطفل.

وهو مؤشر تعمل الهيئة العامة للسجون والإصلاح على تدعيمه من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل بسجن قفصة ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسّجون والاصلاح مع العلم وأنه يتوفر عدد 02 فضاءات موجودة حاليا وهي فضاء الأم بسجن منوبة وسجن المسعدين. كما تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على تعميم هذه التجربة تدريجيا بكافة الوحدات السجنية التي تأوي العنصر النسائي والتي تمثل عدد 08 سجون.

وقد تم برمجة بناء فضاء لفائدة الأم السجنية الحاملة أو المرضعة بسجن جندوبة خلال سنة 2024 وفضاء للأم الحامل والمرضعة بسجن القصرين خلال سنة 2025.

✓ نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي من خلال تحليل معطيات جدول التقديرات نلاحظ أن النسبة المرجوة تحقيقها في سنة 2025 تمثل 43%.ويعود هذا إلى سعي الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتطبيق برنامج شراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وذلك لتدعيم ورشات تكوين المرأة السجينة.

✓ نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحي أوصناعي أوالخدماتي

يهدف هذا المؤشر لقيس نسبة تشغيل المودعات المحكومات في مختلف المجالات الفلاحية والصناعية والخدماتية. حيث تحرص الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على تشغيل أكثر عدد ممكن من المودعات وتمكينهم من مقابل مادي لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة. إذ تمثل نسبة المودعات المنتفعات بعمل فلاحي أوصناعي أوالخدماتي خلال هذه السنة 30% ويسعى البرنامج إلى الترفيع فيها إلى 45 % في غضون 2025.

✓عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع

يتمثل المؤشر في تمكين النساء المسرحات من السّجون من تمويل مشاريع في بعض المجالات وذلك في إطار مشروع إتفاقية بين وزارة العدل ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة

وكبار السن يتمثل في تمكين السجينات المتحصلات على تكوين في مجالات معينة من قروض ميسرة في إطار برنامج "رائدات ذات أولوية" على أن يقع العمل على استكمال ملف الحصول على القروض في فترة إعداد السجينة للخروج وبغاية تسهيل إدماجها في المجتمع والمساهمة في تمكينها الاقتصادي بعد انتهاء فترة العقوبة.

5-خطة العمل

الأهداف		المؤشرات	تقديرات 2023	الاعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/تمويل مانحين أجانب)
استراتيجي	عملياتي				
الهدف2-1: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال		نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	37.5	-بناء فضاء لفائدة الأم السجينة الحاملة والمرضعة بسجن قفصة. -العمل مع الشركاء الأجانب والجمعيات والمنظمات الحقوقية الوطنية قصد توحيد الجهود لتحقيق هذا المؤشر. -العمل على تعميم هذه التجربة تدريجيا بكافة الوحدات السجنية التي تأوي العنصر النسائي والتي تمثل عدد 08 سجون.	ميزانية الدولة
الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	هدف ع 1: توفير فرص إدماج النساء السجينات	نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	37.5	- إبرام اتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الاتفاقيات السارية المفعول.	
		نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل لفلاحي او صناعي او الخدماتي	35	ابرام اتفاقيات تشغيل النساء السجينات مع الهياكل العمومية وخاصة منها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.	
		عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع	5	- برنامج شراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وذلك لتدعيم ورشات تكوين المرأة السجينة.	

البرنامج 9: برنامج القيادة والمساندة

اهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

- ✓ نفاذ النساء إلى بعض المناصب الوظيفية العليا
- ✓ حوكمة الإطار البشري بالمحاكم والمؤسسات السجنية والمهن العدلية الحرة

2-الإشكاليات ذات الأولوية

- **ولوج النساء إلى المناصب الوظيفية العليا في قطاع العدالة سواءا في الإدارة أو القضاء أو في المنظومة السجنية:**

تحتل المرأة في مهمة العدل مكانة هامة، حيث تبلغ نسبة النساء 32.7 % من مجموع الموظفين بالمهمة .في حين تبلغ نسبة النساء اللاتي يشغلن خطط وظيفية 23.1% من جملة الموظفين بالمهمة أي بمعدل 2474 امرأة شغلن خطط وظيفية من بينهم 1332 امرأة قاضية.

وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا ان موقعها لا يزال متواضعا في تولي المناصب الوظيفية العليا.

توزيع الموارد البشرية للمهمة حسب النوع الاجتماعي والخطط الوظيفية لسنة 2022

البرنامج	العدد الجملي للموظفين	عدد الرجال	عدد النساء	نسبة النساء	الخطط وظيفية المختلفة		
					نساء	رجال	نسبة النساء
العدل	7948	3479	4469	56,2%	1528	1411	52,0%
االسجون والإصلاح	9404	8271	1133	12,0%	861	6739	11,3%
القيادة والمساندة	720	419	301	41,8%	85	95	47,2%
المجموع العام	18072	12169	5903	32,7%	2474	8245	23,1%

3-تحديد الهدف او الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات *2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال	نسبة	34.9	36	38	40

4-التحليل

✓نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

تبلغ نسبة النساء في الرتب الوظيفية العليا مقارنة بعدد الرجال 34.9% سنة 2022 من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (994 خطة وظيفية).

وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا ان موقعها لا يزال متواضعا في تولي المناصب الوظيفية العليا (347منصب). وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025) مع توفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث.

5-خطة العمل

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	تقديرات 2023	الاعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/تمويل مانحين أجانب)
تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال	34.5	-متابعة طور المسار المهني للنساء وإسناد بعض المناصب العليا -وضع لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية - تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، -التدريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) -تنظيم دورات تكوينية في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث	ميزانية الدولة

II- الإشكاليات والمقترحات

الصعوبات	المقترحات
إشكالية النقص في المعطيات الإحصائية	تعزيز منظومة الإحصاء
عدم التخصص في مجال العنف ضد المرأة وغياب تشخيص معمق بخصوص النوع الاجتماعي	تكثيف الدورات التكوينية لتدعيم القدرات وتطوير الكفاءات والمساعدة على التخصص
غياب خطة قطاعية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة العدلية وخطة اتصالية للتعريف بها.	-إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي -وضع استراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025-2030 - وضع خطة اتصالية